# منهج عبدِ الجليلِ بِنْ علي في ظاهرتي الترجيح والتعليل، في كتاب غَايَة النَّهْجَةِ الرَّضِيَّةِ فِي حَلِّ أَلْفَاظِ نِهَايَةِ البَهْجَةِ النَّحْوِيَّةِ

أ. د مُثَنّى فَاضِلْ ذِيْب الجُبُورِيّ

م. م. رَنـَا عَبْد السَتـّار إبْرَاهِيم

الجامعة العراقية/ كلية الآداب

# The approach of Abduljaleel Ibn Ali towards the Phenomena of weighting and elaboration with regard to his book titled “Ghayat AL-Nahjah AL-Radhiya fi Hal AL-fadh Nihayat AL-Bahjah AL-Nahawiyah

**Professor Dr. Muthanna Fadel Dhiab Al-Jubouri**
**Assistant Lecturer Rana Abdul Sattar Ibrahim**
**University of Iraq / College of Arts**

**المستخلص**

**هذا البحث كشف في طياته عن دراسة منهج عبد الجليل بن علي الحنفي المتوفّى بعد سنة ١١٠٣هـ في ظاهرتي الترجيح والتعليل، وموقفه من صاحب المتن، في الكتاب النافع في بابه الماتع، المسمّى بغاية النهجة الرضية في حلِّ ألفاظ نهاية البهجة النحوية .وتكمن أهمية الموضوع في قيمة هذه الكتاب التي تكمن في شخصية شارحها الموسوعي. فقد رسم في هذه الظواهر الثلاث منهجًا معينًا يدلُّ على مدى استقلاليته وقوة شخصيته العلمية، ويتوشَّح ذلك في كثرة ترجيحاته، وتنوع تعليلاته، ومناقشاته المتنوعة**

**فكان تقسيم المنهج يقتضي الدراسة في مبحثين: الأول: ترجيحات الشيخ وموقفه من المصنف، واالثاني: توظيف العلل عن طريق قراءة في ظاهرة العلة في العربية وبعض أنواع العلل في الشرح . واستدعاء المنهج الذي سار عليه الشارح .**

**وهو أمر جعل البحث كاشفًا لمصطلحات كثيرة في توجيهاته النحوية والدلالية، مستعينًا بالكثير من الحدود صراحةً وتضمينًا في التعليل، ونجد أكثر ما دار هو مصطلح الأصل، ملتزمًا في تعليله بالمنهج المختصر كما تقدَّم**

***Abstract***

**This paper revealed in its folds the study of the approach of Abd al-Jalil ibn Ali al-Hanafi, who died after the year 1103 AH, towards the phenomena of weighting and elaboration, and his position on the author of the text, in the beneficial book in its bright chapter, called Ghayat AL-Nahjah AL-Radhiya fi Hal AL-fadh Nihayat AL-Bahjah AL-Nahawiyah. The importance of the topic lies in the value of the text. This book, which lies in the personality of the encyclopedic expounder. In these three phenomena, Sheikh Abdul Jalil drew a specific approach that indicates the extent of his independence and the strength of his scientific personality.**

**The division of the approach required the study to be in two parts: the first: the preferences of the sheikh and his position on the workbook, and the second: the employment of causes through a reading in the phenomenon of the cause in Arabic and some types of causes in the explanation. Not to mention recalling the approach that the elaborator followed.**

**Therefore, the current paper highlighted many terms in its grammatical and semantic directions, as it used many limits that he used explicitly and included in the elaboration, for example: reasoning by transfer and famous, ugliness and ugly, work occasion, judgment, scarcity, lack of omission, and so on, and these reasons we find far from Strangeness, and its existence was only to open the closed issues, but if we go back to its explanation, we find that most of what has been used is the term origin, and he was committed in his reasoning to the short approach as presented.**

**The presence of accuracy in transferring the text faithfully was the key and conclusion to know what this book contained of explanatory material and many suggestions, which made this paper divided according to topics.**

**Keywords: Approach, Phenomena, Weighting and Elaboration**

**المقدمة:**

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصـــلاة والســـلام على من أعطي جوامع الكلم، فامتلك زمام اللغة، وهيمن على ذروة عرشـــها ، وتربّع على صـــهوة بيانها، ســـيدنا محمد الهادي المصطفى الأمين، صلِّ اللهم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه إلى يوم الدين، وبعدُ :

يتخذ هذا البحث من كتاب (**غَايَةُ النَّهْجَةِ الرَّضِـــيَّةِ فِي حَلّ أَلْفَاظِ نِهَايَةِ البَهْجَةِ النَّحْوِيَّةِ**) للشيخ عبد الجليل بن علي الحنفي الماتريدي المتوفى بعد سنة ١١٠٣ هـــ ميدانًا له، فيبحث في رصد ظواهر الترجيح والتعليل التي استند إليها عبد الجليل، ويبدأ بدراسة موقفه من المصنِّف الشبستري، ثمَّ الولوج إلى ظواهر الترجيح، كـــــ (الحق، الأول أولى، الأصح، الأحسن، الأفصح)، أما أثر العلة لديه فكان كـــ أثر القرينة في التعليل، والتعليل بالكثرة والاستعمـــــال، والتعليل بالخفة والثقل، والتعليل بالفائدة من الكلام، والتعلـــيل بحمل النظـــير على النظير وغيرها .فقد استعان بالكثير من الحدود واســـتعملها صـــراحةً وتضـــمينًا في التعليل، وهذه العلل بعيدة عن الإغراب، وما كان وجودها إلَّا لفتح ما أُغلق من المسائل، ولكن لو عدنا إلى شرحه نجد أكثر ما دار هو مصطلح الأصل، وكان ملتزمًا في تعليله بالمنهج المختصر كما تقدَّم .

وقد كان كان لحضـــور الدقة في نقل النص بأمانة هو المفتاح والختام لمعرفة ما حواه هذا الكتاب من مادة تعليلية وترجيحات ثرة، الأمر الذي جعل هذا البحث مقســـم حسب الموضوعات.وكان البحث مجليًّا لما تقدم لهذا السفر العظيم .

فنفعنا الله والمســلمين بهِ، وجزى مصـــنِّفه خير الجزاء على ما أودعَهُ فيه من دُرَرٍ وفوائِدَ، ســائلةً المولى عزّ وجلّ أنْ يجعله في ميزان حســناتهِ، وأنْ لا يحرمَنا وإيَّاهُ من فضله .

**المبحث الأول : ترجيحات الشيخ ، وموقفه من المصنِّف :**

رسم الشيخ عبد الجليل في هذه الظواهر الثلاث منهجًا معينًا يدلُّ على مدى استقلاليته وقوة شـخصـيته العلمية، ويتوشَّـح ذلك في كثرة ترجيحاته، وتنوع تعليلاته، ومناقشـاته المتنوعة لما قدّمه المصنِّف الشبستري كما يأتي :

**المطلب الأول : ترجيحاته :**

وظَّف الشيخ عبد الجليل علمه في أخذ المعلومة في شرحه على الوجه الأكمل، فتجده لا يـأخـذ المعلومـة إلّا بـالـدليـل من العلمـاء، فلا يجـاريهم مهمـا بلغ من العلم، فنجـده معترضًـا ولا يماشيهم بل ظهر الترجيح لديه، وهذا واضـح في شخصيته العلمية وكذلك بيّن عن طريق ترجيحاته التي سنراها في شرحه، ونجده يفاضل بين الآراء بعد سردها, ويختار منها ما اطمأن إليه مع تقديمه التعليل الذي يُبيِّن هذه الظاهرة هو اســـتعماله ألفاظًا في شرحه وظَّفها لتكون مصطلحات دالة عليها، أي : ترجيحاته : وقد أحصيت الكثير من الترجيحـات لـديـه على مختلف ألوانهـا مع التنوُّع في الاســـتعمـال لهـذه المصـــطلحات، ويمكن أن نوجز منهجه : أنَّه قد يُرجِّح قولًا من أقوال الأعلام ســـواء أكانَ بصـــريًا كان أم كوفيًا أم غيره، وقد يأتي بالأدلة ثم يُرجِّح، وأحيانًا يســـير مع المشـهور، ونجد أكثر ما رجَّحه مشفوعًا بالدليل والتعليل، وأحيانًا يصـفُّ مع المصـنف ضـد بعض العلماء، وقد يسـرد كمًّا من الآراء والتوجيهات ثم يختار الملائم للمسـألة، ويمكننا القول : إنَّه صاحب منهج تعليمي تطبيقي, وهذا ما رأيناه في شرحه، وهذا كلّه حتى لا يجعل القارئ في حيرة من أمره، وإذا عدنا إلى المصـــطلح الترجيحي لدى الشـــيخ عبد الجليل فقد أعمل فكره فيه، فأحيانًا يغير ويمزج بينها, وأحيانًا يُقدِّم أحدهما على الآخر، وقد يعكس ذلك، وهذه الألفاظ تكرَّرت كثيرًا لديه، وأحيانًا يتصـــرَّف فيها،

وأغلبها قائمة على أساس اسم التفضيل، وهذه الصيغة بلا شك تدلُّ على الترجيح واختيار الأولى والأفضل منها، وهذه بعضٌ من مصطلحاته في توثيق هذه الظاهرة مع سرد الأمثلة فيها :

١ – **الحق** : ومثاله في المعمول إذا كانَ ظرفًا أو جارًا ومجرورًا فإنَّه يجوز تقديمهما عند المحقِّقين : قال: " **والحق** جواز ذلك في الظروف؛ لأنَّها مما يكفيه رابحةٌ من الفعل" (١). ومنه كذلك عن الأسماء التي لازمت النداء " والحق أنَّ ما قاله ابن مالك مبنيٌّ على أنَّ أصل (فل) و(فلة) (فلان) و(فلانة) ، وهو مذهب الكوفيين " (٢).

٢ – **الأول أولى** : ومنه قوله في باب التنازع والخلاف الذي بين الفراء والكسائي : " ارتكاب سقوط الفاعل عند إعمال الثاني ثابت عند الكسائي تحرزا من الإضمار قبل الذكر وإضماره في **الأول أولى** عند الأئمة من سقوطه ويفتقر عوده على متأخر لفظا ورتبة ويظهر أثر الخلاف في نحو : ضرباني وأكرمني الزيدان عند البصريين وضربني وأكرمني الزيدان عند الكسائي وهذا الموضع أحد مواضع سبعة يفتقر فيها عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة " (٣) .

ومنه كذلك : الرد لما استدلَ بهِ الكوفيون على أولوية إعمال الأول من قول امرئ القيس(٤):

ولو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشة *** كفاني ولم أطلب قليل من المال

حيث قالوا : قد توجَّه الفعلان أعني : كفاني ولم أطلب إلى اسم واحد وهو قليل فاقتضى الأول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو أفصح شعراء العرب أعمل الأول فلو لم يكن إعمال الأول أولى لما اختاره .إذْ لا قائل بتساوي الإعمالين " (٥).

٣ – **الأصح** : استدعاه في حديثه عن صور تأليف الكلام : فقال : " واعلم أنّ صور تأليف الكلام ستة: اسمان فعلٌ واسمٌ ، فعلٌ واسمان، فعلٌ وثلاثةُ أسماء، فعلٌ وأربعةُ أسماء، جملةُ الشرطِ وجوابُه، والقسم وجوابُه. وهو خبرٌ انْ احتملَ التصديق والتكذيب، وإلّا فإنشـاء، **والأصـحُّ** انحصـاره فيهما " [٦]. وكذلك قوله: " لما فرغ عن بيان العدل بقسميه أخذ يُبيّن التعريف وأنّه ينحصر في تعريف العلمية على **الأصح** " [٧].

ومنه قول " المصنِّف :

وما بعد إلَّا منهما متأخر *** كذا بعد معناها بحكم الضرورة

فقال الشَّارح :

جمع – رحمه الله – في هذا البيت مسألتين :

إحداهما : أنْ يكون الفاعل محصـورًا بإنَّما، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا ﴾[٨]، أو بالأعلى **الأصـح** : نحو: ما ضـرب عمرًا إلَّا زيد، فيجب تقديم المفعول وتأخير الفاعل، لأنَّه محصور " [٩].

٤ – **تأمل** : اسـتعمل الشـيخ عبد الجليل لفظ الترجيح هنا في رسـم الياء فقال : " إنّ شروعي في الكتابِ حالة كوني واثقًا بالله، فـ(واثقًا)، حال من الضمير المضاف إلى شروع، وصحّ ذلك؛ لأنّه مصدر، و(بالله)، متعلّق بـ(واثقًا)، و(يجتدي به)، أي: يجعلُ لـهُ جدوى، وجملـةُ: (وإنّي لأرجو إلى آخرِهِ دعـائيـة، وقولُـهُ (لا ظِلَّ الّا ظِلّتِي)، كـانَ الأصلُ (لا ظِلَّ الّا ظلّهُ) .

وقد تسـامحَ المصـنّف في إضـافة ذلك إلى نفسِـهِ ...، اللهم إلَّا أنْ يقال : أرادَ، لا ظِلّ إلّا ظلّ يوم ظلّة، كما قال تعالى: ﴿ يَوْمِ ٱلظُّلَّةِ ﴾[١٠] ، يوم الظلة، فلا يكون مضـافًا للياء ؛ بل ولا تُرسَمُ لهُ ياءٌ، ورسْمُ اليَاءِ، تحريفٌ من النُسّاخ، **فليتأمل** "[١١].

وكذلك في شروع حدِّ المعرفة والنكرة فقال بعد أنْ ساق كلام الرضي : " فالمصنّف – رحمه الله – أخذَ نظمه هذين البيتين من كلامِ الرضيّ فصارَ كلامُهُ كالشرحِ لهما لِمَنْ **تأَمَلَ** " (١٢).

وكذلك قوله في تصغير الممنوع من الصرف : " وأمَّا ما فيه علتان فيزول واحدة منهما بالتصغير مع أنَّه يصرف وتمثيل ابن هشام (١٣)بتصغير (أحمد) على (حميد) وحكم عليه بالانصراف حينئذ يخالف قول المصنف . كذلك وزن الفعل لا بزيادة **فليتأمل** " (١٤). وكذلك قوله في اسم التفضيل : " ويقصد تفضيل على الغير مطلقا إلى آخره ويتفرَّع على هذين القسمين الداخلين تحت القسم الثالث المثال الذي ذكر في الكافية **فليتأمل** " (١٥). وفي إبراز الضمير يقول : " وقد يقال لقوله : فاكد في الجار، أي: وجه صحة بأنْ يخرج على ما أجازه سيبويه من نحو : مررت برجل مكرمك هو من كون هو فاعل مكرمك أو تأكيدا للضمير المستتر فيه فيدل ذلك على بروزه في الخبر لكن يعارض ذلك قوله : على غير صاحب وإنْ لم يخف من لبسه **فتأمل** " (١٦).

٥ – **الأحسن** : وفي تقدير فاعل المصدر قال: " تقدير فاعل المصدر ثبت بقلة، كما قدّمنا ذكره مرتين، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ **أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ﴿١٥﴾** ﴾ (١٧)، تقديره: **(إطعامه)** ، وقوله: **(ويعمل في الأحوال حالا وغيرها)** كان الأحسن أنْ يقول: في الأزمان، كما لا يخفى "(١٨).

٦ – **أفصح** : استدعى الشارح هذا اللفظ في التعريف بالكلمة فقال: " فمفرد اللّفظ الموضوع يسمَّى (كلمة)، فيُؤخذُ أنَّ الكلمة : لفظٌ موضوعٌ لمعنى فالكلمة بِفتح الكاف وكسر اللام **أفصحُ** من فتحِها وكسرِها مع اسْكان اللام فيهما، وهي لغةٌ تُقالُ لِلجُمل المفيدة " (١٩).

٧ – **والتحقيق** : قال في حديثه عن الاسم : " والتسميةُ: جعلُ الاسمِ دالًا على ذلكَ المعنى، وهل الاسم عيّن المُسمّى أم غيّره ؟ فيه مذهبانِ : **والتحقيق** أنْ يُقال : الاسمُ

تارةً يُراد به المُسـمّى وهو الغالب، وأخرى: الاسـم ويتعيّن أحدهما إذا اقتضـاه المقام، فحيث يُقال: ( ضربَ زيدٌ ) و( ضربْتُ زيدًا)، فالمراد به: المُسمّى لا غير" [٢٠].

٨ – **الأولى** : استدعى الشارح هذا اللفظ في الممنوع من الصرف في التصغير الذي لا يكون سببًا للانصراف إلَّا بعلتين فقال: " إنَّ التصغير لا يكون سببًا للانصراف إلّا فيما فيه علَّتان، وحينئذ يشكل قول المصنِّف، وجُمِعَ لأنَّ فيه سببًا واحدًا .

وقد يقال: مرادُه : المزيل لأحد السببين فيما له سببان، وأمّا ما له سبب واحد فينصرف بمجرد تصغيره؛ لزوال سببه القائم مقام سببين، وقد يقال أيضًا: إنَّ ما فيه علَّة واحدة إذا صُغِّر صرف بالطريق **الأولى**؛ لفوات العلَّة القائمة مقام العلتين " [٢١].

إنْ كان الفاعل مؤنثًا حقيقيًا أنث فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي، وبتاء المضارعة في أول المضـــارع وهو المشـــار إليه، بقوله: **(وقد لزمت تاء العلامة)**، أي: علامة التأنيث الساكنة في آخر الماضي، أو تاء المضارعة في أول المضارع عاملًا مسندًا إلى فاعل أو نائبه تأنيثه بحقيقة نحو : ﴿**قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ**﴾ [٢٢]، و(تقوم هند)، ويحبب ذلك في مسألتين، إحداهما: أنْ يكون ضميرًا متصلًا كـــ (هند قامت أو تقوم) و(الشمس طلعت أو تطلع) .

والثانية : أنْ يكون متصلًا حقيقي التأنيث كما مثَّلنا آنفا، وقوله **(فما كان مفصولًا)** إلخ تفصـيل لِما أجمله أولا ، أي : فما كان مفصـولًا عن العامل فالأولى لحوقها، أي العلامة نحو : حضرت القاضي امرأة فيجوز ذكرها وتركها **والأولى** ذكرها "[٢٣].

٩ – **الأولوية** : اســتعمل الشــيخ عبد الجليل هذا اللفظ في الاســم المعطوف على المجرور بإضافة اسم الفاعل جاء في شرحه قول النكت : " فيه أمران :

الأول : هو خاص بذي الإعمال؛ لأنَّ الكلام فيه ، فـ تابع الذي انخفض بإضافة ما لا يعمل ، لا يجوز فيه إلَّا الجر .

الثاني : شـمل كلامه جميع التوابع، وهو ما اختاره في شـرح الكافية [٢٤]. والجمهور على أنَّه لا يجوز إلّا في النسـق خاصـة " [٢٥]. فقال عبد الجليل معلقًا : " ووجه الأولوية يظهر في الأمر الثاني فقط "[٢٦].

وقال في إنابة غير المفعول مع وجوده : " ويسـبق المفعول به وجوبا إلى النيابة عن الفاعل كل فضـلة مما يجوز نيابته ليخرج الحال والتمييز والمسـتثنى وإنْ جوَّز الكسـائي إقامة التمييز هذا قول الجمهور في قول بعض النحاة يسـبق على **الأولوية** ، يعني : أنَّ المفعول به **أولى** من غيره فيجوز على هذا إقامة غيره مع وجوده " [٢٧].

١٠ – **أفيد** : قال بعد أن قدّم لبعض الأقوال : " وعبارة المصـنِّف والتوضـيح **أفيد** من عبارة الكافية فإنْ طابقت مفردًا، قال الجامي: " مذكورًا بعدها، نحو: ما قائم زيد، وأقائم زيد؟ واحترز به عمَّا إذا طابقت مثنى ، نحو أقائمان الزيدان ؟ ومجموعًا نحو: أقائمون الزيدون ؟ فإنَّها حينئذ خبر ليس إلَّا جاز الأمران كون الصـفة مبتدأ وما بعدها فاعلها سـد مسـد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصـفة خبرًا مقدمًا عليه فههنا ثلاث صـور، أحدها، أقائمان الزيدان؟ ويتعيَّن أنْ يكون الزيدان مبتدأ وقائمان خبرًا مقدمًا عليه، ثانيهما أقائم الزيدان؟ و يتعيَّن أنَّ الزيدان فاعلًا للصـفة قائمًا مقام الخبر، وثالثها، أقائم زيد؟ و يجوز فيه الأمران كما عرفت "[٢٨]، انتهى , وقال في موضـع آخر: " وعبارة المصنف **أفيد** باعتبار أنَّه يجوز حينئذ العطف وتركه " [٢٩].

وهناك بعض الألفاظ لظاهرة الترجيح اسـتعملها الشـارح، يمكن الرجوع إليها عن طريق التمثيل فيها إلى النصّ المحقِّق، وهي متنوعة وكثيرة، ومجملها جاءت على التغيير والتصرُّف في مصطلحات عدَّة ومحدَّدة .

**المطلب الثاني : موقفه من صاحب المتن :**

المطَّلع على شرح عبد الجليل في تعامله مع الشيخ الشبستري يجده متنوعًا ما بين معترض له، وأحيانًا معتذر له، وناقد ومعلِّل لما بدر منه أحيانًا، وغير ذلك، ويمكن أن نُجمل هذه العلاقة بما يأتي :

١ – **قد يُعلِّل ما ذهب إليه صاحب المتن** : ومثاله في حديثه عن خواص الاسم قوله : " ومنها: الخافض، أي: حروف الخفض، وسيأتي الكلام عليها إنْ شاءَ اللهُ تعالى، ومنها: الإخبار عن مدلوله؛ **إنَّما قال عن مدلوله، ولم يقل عنه**؛ لأنَّ الفعل والحرف قد يُخبر عنهما، إذا أريدَ لفظهما، كما تقول: (ضَـــرَبَ)، فعلٌ ماضٍ، و(منْ)، حرف جر "[٣٠].

٢ – **قد يعلِّل ويعتذر لما لم يذكره المصـــنِّف** : قال في المُعَرَّفِ بِالأداةِ ما أُلْحِقَ بالأعلام، وصرَّح بأن ذكر المضاف هنا استطراد: " والمصنِّف تركَ مسألة المضاف؛ لأنَّهُ لا يناسبُ ذكرُهَا هُنا "[٣١] .

٣ – **قد يثني على ما ذهب إليه المصنِّف** : قال في باب الاسم : "ولله دَرُّ المُصنّفِ رَحِمَه اللهُ حيثُ صرّح بذلك مع ضِيقِ النّظمِ والله أعلم " [٣٢].

٤ – يعترض وينقد : فقال : " لمَّا فرغ مِنْ تعريفِ ذي الأداةِ شَـــرَعَ يُبَيِّنُ العَلَمَ، وَكَانَ عليهِ أنْ يُقَدِّمَ العَلَمَ؛ لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ في الرُتْبَةِ؛ لكِنَّهُ لمْ يَلْتَفِتْ إلى ذلكِ؛ لِشُهْرَتِهِ "[٣٣] .

وقال في موضع آخر بعد أن قدَّم لمنظومة الشبستري: "البيت الأول تقدَّم مَا يُغْنِى عنْ شَرْحِهِ في بَحْثِ المُعَرَّفِ باللَّامِ، وتَقَدَّمَ أيضًا مَا نَقَلْنَاهُ عن ابنِ هشامٍ مِنْ أَنَّ ذِكْرُ هذهِ المسألةِ / ظ٣٨/ في بابِ العَلَمِ أَحسن مِنْ ذِكْرِهَا في بَابِ المُعَرَّفِ بالأداة والمصنِّفُ ذكَرَهَا في البابينِ، وهو تَكرارٌ مَحْضٌ، فكانَ عليهِ أنْ يَقْتَصِـــرَ عَلى ذِكْرِهَا هُنَا . وابنُ

مَالِكٍ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِهَا في آخِرِ بَابِ المُعَـــــرَّفِ بالأداةِ، ... ، إلى آخِرِهِ, وَقَدَّمْنَا ذِكْرُهُ أيضًـا غايَةَ مَا فيهِ أنَّهُ زادَ في هذا البيتِ مسأَلَةُ الإضـافةِ، نَحْو: (ابنُ عمروٍ) وَقَدْ قَدَّمْنَا قريبًا عبارةُ التوضيحِ فلتُراجَع " (٣٤).

٥ – **يستدرك على المصنِّف:** فقال في لفظة ( تفصت) وعدم ورودها في القاموس : " ثم إنّ المصـــنّف – رحمهُ الله – ذكرَ لفظ (تفصّـــتْ)، من أولِّ كلامِهِ إلى هنا مرّتين الأولى: قولُهُ:(بتحريرِهَا كتب النحاة تفصّـــت)، والثانية : هذه، وعديّ الأولى بالباء، والثانية بـــ (عن)، وتصَفَحْتُ عبارةَ القاموسِ في باب الصّاد في فصل الفاء، فلم أجدْ ما يُفْصِـــحُ عن ذلك،... وليس فيها ما يتخرج عليه كلامه كما ترى فليحرر ذلك "(٣٥).

**المبحث الثاني : توظيف العلل، قراءة في الظاهرة ومصطلحاتها .**

**المطلب الأول : قراءة في ظاهرة العلّة في العربية :**

إنَّ العلة النحوية هي أثر عميق في الفكر العربي، إذ تقرَّر لدى النحاة أنَّ لكل حكم نحوي علَّة يعتل بها ، فيكون التعليل ردًا على سؤال ، وتقعيد ظاهرة معينة، فقد شغلت العلل أعلام العربية على مختلف العصور، ويمكن أنْ نعبّر بأنَّ العلة هي السبب الذي من أجله وجد الشيء، وبمعنى أدق : إنَّ الحكم الذي يطلقه النحوي لا بدّ له من سبب يدعوه .

يقول الدكتور أبو المكارم : " وجود العلَّة خلف الظواهر اللغوية ووراء القواعد النحوية أمر محتوم لا ريب فيه، وغاية الباحث النحوي ليس بلورة العلاقات المختلفة التي تصوغ الظواهر في قواعد تحدِّد أبعادها وإنَّما هدفه الأساسي هو اكتشاف العلَّة المؤثِّرة في الظواهر، ثم بناء القواعد ، فالعلَّة إذن سابقة في الوجود على كل ما هو موجود من الظواهر ... " [٣٦] .

فعندما نتكَّلم على العلَّة النحوية ونشـأتها بمعنى الكلام عن نشـأة قواعد اللغة العربية، فقد أجمع على أن العلة ولدت مع نشأة النحو ، فقد رأينا الرواة لا يفصلون بينهما [٣٧]، ونقل مازن المبارك : إجماع العلماء بتناولهم ظاهرة التعليل النحوي نشـــأة وتطورًا ، كانت العلة التي هي جزء لا يتجزأ من النحو خاضـعة لتأثير علوم المنطق والشـريعة والكلام؛ وذلك لتأثُّر علم النحو بهذه العلوم [٣٨]. ويمكن القول إنّ نشـأة التعليل النحوي هي مرحلة ملاصـقة لمرحلة التقعيد، فقد " كان التعليل في بدايتها يقتصـر على تبرير القواعد ، وتسـويغ أحكامها، لا يتجاوز ذلك إلى التأثير فيها بالتغيير والتبديل ، فإنَّه قد يمر بمراحل طويلة من التطور "[٣٩] .

ولا شـــكَّ أنّ العلماء قد اختلفت نظرتهم وأفكارهم لهذه الظاهرة من فكر إلى آخر، إذ يراها الخليل نقية تواكب ما صـرّح به العرب ، فيُرجع علل النحوي إلى سـليقة العربي الذي صدّر اللغة للنحاة ، فهي لا تتجاوز أن تكون عملية اجتهادية مرتكزة على الحس الذي يُفضـي إلى الظن لا اليقين [٤٠]، في حين يرى الزجاجي[٤١] ، أنَّ سـيبويه يضـع لبنة مهمة في العلل المحمودة فيقول : " وليس شـــيء مما يضـــطرون إليه إلَّا وهم يحاولون به وجهًا " [٤٢].

وقد صـــرَّحت الدكتورة خديجة الحديثي ( رحمها الله) : " إنَّ تعليلات النحاة الأولى ظهرت في أول أمرها سهلة بعيدة عن التعقيد إلى أن جاء الخليل وتلامذته ومن بعدهم فتوسَّعوا في التعليل حتى أصبحوا يغوصون في كوامن العلل وخفاياها ودقائقها " [٤٣].
وهذا القول على جلالة قدره ، إلَّا أننا نجده يتناقض مع ما نصَّ عليه الزجاج عن الخليل ، وإذا عدنا إلى ابن جني نجد أن العلل عنده أمرٌ مقدَّسٌ ، هذه الشخصية التي تحمل عقلية تعليلية ، إذ يســـرف فيها [٤٤]، فيقول : " العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نســبناه إليها وحملناه عليها " [٤٥]. وعلى مســير ابن جني ســار أبو البركات الأنباري كما صرَّح به محقِّق كتاب الأسرار[٤٦] .

وهكذا بحث النحاة في العلل كل بحسب مقدرته العقلية ، باستعمال مواهبهم للوصول إلى خفاياها, والوصـــول إلى نتائج طيبة لم يحظ المتقدمون من الوصـــول إليها، مخصِّصين لها مصنَّفات خاصة وامتلأت كتبهم بأبواب العلل [٤٧].

**المطلب الثاني : بعض أنواع العلل في الشرح .**

يرى السيوطي أنّ العلة تقوم على القياس، وصرَّح بأنّ اعتلالات النحويين صنفان : " علَّة تطرد على كلام العرب وتنســاق إلى قانون لغتهم، وعلَّة تظهر حكمتهم وتكشـف عن صــحة أغراضــهم ومقاصــدهم في موضــوعاتهم " [٤٨]، والنوع الأول هو المغزى

والأكثر استعمالًا، وأشدُّ تداولًا، وقد جعلها السيوطي أربعة وعشرين نوعًا وهو المشهور ، وترك الباب مفتوحًا على ما تبقى [٤٩]، وهذه العلل قد لمحنا بعضـها في الشرح الذي بين أيدينا ، فقد ولع بالتعليل حتى إنك تجدها في زوايا شــرحه وتطوقك التعليلات في كل مكان في الشرح، وإن اختلف المصطلح بعض الشيء ويمكن أن نجمل بعضًا من القواعد التي أثبتها علامات ومصطلحات تخبرنا بتعليلاته مع الأمثلة :

**١ – أثر القرينة في التعليل :**

اســتهوت القرينة النحوية الكثير من الباحثين في تأصــيل القاعدة النحوية بمضــمون سياق النص، فهي كما يراها الدكتور فاضل السامرائي: الدليل، وهي عنصر مهم من عناصـر الجملة يستدل بها على المعنى، إذ إنَّها تقصـر ما ظهر منه أو توجه النص إلى معنى آخر يغير مجرى ظاهر النص[٥٠].

واستوقف الشيخ عبد الجليل هذا المصطلح كظاهرة في التعليل، فقد ذكرها على أنواعها المختلفة، ومنها قوله : " ففاعل (تأتي)، الأول : يرجعُ إلى لامِ العهدِ لا إلى مُطْلَقِ لامِ التّعريفِ؛ كمَا قدْ يُتَوَهَمُ وفاعلُ (تأتي)، الثاني: يرجعُ إلى لامِ الحقيقةِ، وقولُهُ : فرد ما بنصب قرينة كـــ (ما)، في العَهْدِ الذهنيّ، وقدّمْنَا لهُ مِثالين، أعني: ﴿ **بِٱلْوَادِ** ﴾ [٥١]،﴿ **إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ** ﴾ [٥٢] وقولُهُ : وتأتي للاســتغراق في كل وحدة، إشــارةٌ إلى لامِ الحقيقةِ ويدخلُ تَحْتَهُ قِســمان منها: و(هُمَا) أنْ يخلفها (كل)، حقيقةً وهي إذًا لشــمولِ أفرادِ الجنسِ أو مَجَازًا، وهي لشمولِ خصـائصِ الجنسِ؛ كَمَا قدّمنَاهُ. وأخلَّ في العهديةِ بقسـمٍ واحدٍ، أعني: العهدُ الحضــوريّ، نحوُ: ﴿ **ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ** ﴾ [٥٣]، ويدخلُ تَحْتَ قولهِ: بنصـب قرينة قسمان؛ لأنَّ القرينةَ إمّا ذكرية أو ذهنية، ويدخلُ تَحْتَ قولهِ: / ظ٣٢ / وتأتي للاستغراق في كلِّ وحدةٍ قسمان أيضًـا؛ لأنَّ كلًا إمّا أنْ تخلفها حقيقةً

أو مجازًا، أم أخلَّ بقســـمٍ وهو ما لم تخلفها (كل) لا حقيقة ولا مجازًا، أو مَا ذكرَ ابنُ هشامٍ من أنَّ لامَ الاستغراقِ جنسيةٌ أيضًا ، وهو ما ذهبَ إليهِ المحقّقونَ " [٥٤].

وكذلك : ذكره مسألتين يجب فيهما تقديم الفاعل، فقال :

" إحداهما : إذا كان الفاعل ضميرًا متصلًا بالفعل ، نحو : ضربت زيدًا ، إذ لو أُخِّر وقُدِّم المفعول لزم انفصال الضمير مع إمكان اتصاله وذلك لا يجوز .

الثانية : إذا كان الإعراب لا يظهر فيهما ولم يتميز واحد منهما بقرينة، نحو: ضـــرب موســى عيســى، وضــربت ســلمى حبلى، بخلاف ما إذا وجدت قرينة إما لفظية نحو: ضــربت ســلمى موســى، أو معنوية نحو: أرضــعت الصــغرى الكبرى، وأكل الكمثرى موســى، فإنه يجوز تقديم المفعول لوجود القرينة المانعة من اللبس وبقي مســألة أخرى فيها تقديم الفاعل ستأتي في كلامه "[٥٥] .

وكذلك قوله : " الذي في النســخة التي شــرحتها ( فاكد) والظاهر أنَّ العبارة مغيرة من النساخ وإنَّ حقَّها فأبرز أي: الضمير المستتر في الخبر المشتق في الجاري على غير صاحبه وإنْ لم يخف من لبسه لأجل القرينة فهي حينئذ مساوية لقول الألفية [٥٦]:

وأبرزنه مطلقاً حيث تلا ... ما ليس معناه له محصّلا

وكذلك قوله : " أي : وما كان من الأخبار جملة فهي برابط مقترنة وقد جاز ترك الربط عند القرينة الدالة عليه " [٥٧]. وكذلك قال : " ذكر في هذه الأبيات مسائل حذف الخبر وجوبًا وهي أربعة فقوله: كذا حذف إخبار ، أي: كذا يلزم حذف إخبار وضــابط ذلك أنْ يقوم سواها من الألفاظ مقامها بعد وجود القرينة ولم يتعرَّض هنا لحذفه جوازا؛ لأنَّ ذلك علم من قوله أولًا ويحذف كل منهم " [٥٨].

٢-**التعليل بالكثرة والاســتعمال** : وهذان المصــطلحان من العلل المشــهورة التي اعتمد عليها العلماء في توجيه القضــايا اللغوية، ولها صــور متعدِّدة، ومن هذه الصــور على

ســبيل التمثيل : قوله : " والذي يظهر لي خلاف ذلك ، يعني خلاف ما رجَّح من أنّ ترك العلامة أحســن فإنَّ الكتاب العزيز قد كثر فيه الإتيان بالعلامة عند الإســناد إلى ظاهر غير الحقيقي كثرة فاشـية فوقع فيه من ذلك ما ينوف على مائتي موضــع ووقع فيه مما ترك فيه الإتيان بالعلامة في الصــورة المذكورة نحو خمسـين موضــعًا وأكثرية إحدى الاستعمالين دليل على أرجحيته " [٥٩].

وقال : " و(خيرٌ): اسـمُ تفضـيلٍ ،أصـلُهُ : (أخيَرَ) حُذِفَتْ هَمْزَتُهُ ؛لِكَثْرَةِ الاسـتعمالِ " [٦٠].

٣ – **التعليل بلزوم الأصـل** : وقد تكرَّر هذا المصـطلح كثيرًا في الشـرح، فقد اسـتعمله الشـيخ عبد الجليل مسـتمسـكًا به في توجيه ما ذهب إليه، إذ اسـتعمله في المحصـور مطلقًا سواء كان مبتدأ أم خبرًا يجب تقديمه، فقال : " ولما كان الأصـل في المبتدأ أن يكون معرفة، لأنَّ الغرض من الكلام حصـــول الفائدة والمبتدأ مخبر عنه، والأخبار عن غير معيَّن لا يفيد ولا القصـــد من الكلام اعلام الســـامع ما يحتمل أنْ يجهله، والأمور الكلية قلَّ أنْ يجهلها أحد وإنَّما يجهل الأمور الجزئية، وأوردَ مجيء الفاعل نكرة وهو مخبر عنه وأُجيب بأنَّ الفاعل تخصَّص بالحكم المتقدِّم عليه "[٦١] .

٤ – **التعليل بالخفة والثقل : قال الشـــيخ عبد الجليل** : " وقدّرت الإعراب فِيمَا تَعَذَّرَ لفظه، وذلك في كل ما آخره ألف لازمة كـــ (حُبْلَى وعَصى) ومثّل له بمثالين الأول : لما كان ألفه منقلبة عن ياء , والثاني: لما كان ألفه منقلبة عن واو واسـتثقل ، وهو ما كان آخره ياء لازمة قبلها كسرة ويسمّى منقوصًا وسيأتي في كلامه أنه يقدَّرُ فيه الرفع والجر، وأمّا النصب فيظهر لخفَّته ، كـــ (مغزى وقاضي وداعي)، و(وفي) اسم فاعل من (وفى يفي) وللمناسبة كـــــ (ناقتي وغلامي) ونحو: ذلك من كل اسم أضيف لياء المتكلم، وقوله : ومن ذاك ذو المال كذا ساكنوا الثرى " [٦٢].

٥- **التعليل بالفائدة من الكلام** : إنّ وضـوح العبارة وسـهولتها وبيان اسـتقامتها من ثوابت العلل التي يُعلِّل بها بعض النحاة توجيهاتهم النحوية وغيرها، فاسـتقامة المعنى هو الغاية في التأليف، " فالأصل في الكلام أنْ يوضع لفائدة " ؛ ولهذا نجد الشيخ عبد الجليل قد أقام عددًا من قواعده على لبنة الفائدة واسـتقامة المعنى، منها: شـروعه في تبيين أحدَ أقسام التركـيب وهو الإسنادي بعد أن بيَّن الكلمـة وقدّمها عليه؛ فقال: " وقولُهُ بالإسناد : متعلِّق بـ (يراد). و(بذاته) الذي رأيتُهُ في النسخة التي شرحتُها بالباء، والظاهر أنّهُ باللاّم، والمعنى: الذي فيه تركيب يراد بالإسناد لذاته يُدعى بالكلام " (٦٣).

٦- **التعليل بحمل النظير على النظير** : ومقصـود هذا المصـطلح هو : هو حمل الشيء على شيء آخر يشبهه ويماثله، وأنواعه ثلاثة كما تقرَّر (٦٤):

أ – **حمل النظير في اللفظ دون المعنى** : قال عن مواضـع حذف الفعل وحده وإبقاء الفاعل : " إنَّ الأصل في هذا الباب ذكر الفعل وكذلك ذكر ما يشبهه من اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل لأجل الاهتمام بعمديته " (٦٥).

وكذلك في شـروع حدِّ المعرفة والنكرة : " ومثلهما ذو اللام الجنسـية فمن قبيل اللفظ معرفة، ومن قبيل المعنى ؛ لشـياعه نكرة، ولذلك يوصـف بالمعرفة اعتبارًا بلفظه وبالنكرة اعتبارًا بمعناه ، واذا كان الأمر كذلك فأحسن ما يُبيِّن به المعرفة ذكر أقسامها مستقصاة ، ثم يقال: وما سوى ذلك نكرة " (٦٦).

ب – **حمل النظير في المعنى دون اللفظ** : وهو أنْ يحمل الشـيء على شـيء آخر يشـبهه في المعنى وينافره في اللفظ، ومما جاء في الشـرح تناظر المفعول به والفاعل في المعنى ، قوله : " عدا المفعول به وهي الجار والمجرور وظرف الزمان وظرف المكان والمصـدر والمفعول لأجله إذا كان باللام فهي قد تساوت عند كثير من النحاة عند فقد المفعول به وإنَّما كان المفعول به أحقُّ بالنيابة من غيره لقوة المناسـبة بينه

وبين الفاعل لأنَّه قد يكون فاعلًا في المعنى كما في قولك : أعطيت زيدًا دينارًا ، ألا ترى أنَّه فاعل الأخذ وقد يكون فاعلًا في المعنى وفي الصـــناعة نحو : ضـــارب زيد عمرًا فقد صـــدر الفعل من كل منهما وهو أوضـــح من الأول؛ لأنَّه فاعل بفعل نفســه بخلاف الأول فإنَّه بفعل آخر " [٦٧].

ج – **الحمل على المعنى واللفظ** : ومن ذلك قوله في الجمع : " وشرط امتناع صيغة منتهى الجموع من الصرف فقد نظيره في آحاد، أي: مفردات العربية، أي: بمعنى: أنَّه لا نظير له الآحاد المفردة، وأشار إلى شرط ذلك بقوله : وضابط التكسير بالألف إلى آخره، أي: وضـــابط جمع التكســـير الذي انتهت إليه الجموع أنْ يكون بالألف وبعدها حرفان مقرونان معها، كـــــــ(مساجد) أو مفصولان بمدَّة، أي : حرف علَّة ساكن في الوسط كـــــ(مصابيح) وأشار إلى قول آخر مقابل للأول وهو إنَّ انعدام المثل بالذات، أي : مع قطع النظر عن أي شـــيء آخر مانع وإلى قول ثالث، وهو إنَّ انعدام المثل كـــــــ(العجمية) مانع ، فكان الأنسب أنْ يُقرن البيت الأخير مع الأول ويجعل البيت الثالث مكان الثاني " [٦٨].

٧–**التعليل بأمن اللبس** : من العلل التي اعتمد عليها الأعلام كثيرًا، وهي أقرب إلى علَّة اســـتقامة اللفظ ووضـــوح المعنى، فكل ما يُؤدِّي إلى اللبس في المعنى واجب الابتعاد عنه، وقد تؤدِّي هذه العلة اجتناب تركيب أو أســـلوب معين [٦٩]، وقد ذكر الشـــيخ عبد الجليل كثيرًا في شـــرحه مصـــطلح ( التباس)، وغيره، ومن ذلك : **قول المصنِّف** :

**وما قام ثاني باب علم مقامه *** وقام إذا لم يلتبس عنـــد فرقـــة**

**والأول مكن أعلمت شاع قيامه *** كـَ نبئت عمرًا غير شاكر نعمـة**

**والأول من أعطيت أولى نيابة *** لما دل في المعنى على الفاعلية**

**فأجابه الشَّارح :**

أي: وما قام المفعول الثاني من باب علم مقام الفاعل سـواء أمن اللبس أو لم يؤمن عند الجمهور وعند فرقة قام إذا لم يلتبس وأمَّا أذا ألبس فلا يقام " [٧٠].

وقال بعد أنْ ساق قول الكافية في الموضع نفسه : " وقال في الكافية: " أيضا والأول من باب أعطيت أولى من الثاني " [٧١]؛ لأنَّ فيه معنى الفاعلية بالنسـبة الى الثاني لأنَّه عاط ، أي : أخذ ، نحو : أعطي زيدا درهمًا مع جواز أعطي درهم زيد وذلك عند الأمن من اللبس وأمَّا عند خوفه فيجب إقامة المفعول الأول نحو : أعطي زيد عمرًا " [٧٢].

وقال في الجمع بالقلَّة : " يعني وفي غير جزء المثنى وفي مكان لم يخف اللبس فيه، فالجمع فيهما بقلة، فلا تقول : (الزيدان أكرمت عبيدهما) إلَّا بقلّة؛ لأنَّ العبيد ليسـوا جزاء للزيدين، بخلاف : (الزيدان وجلت قلوبهما)، حيث يجوز فيه الأوجه الثلاثة كما في الآية المتقدِّمة، ولا تقول أيضـا: (زيد وهند عمينا عينهما)؛ لأنَّ العين وإنْ كانت جزء منهما؛ لكن لا يعلم هل عميت عينا كل منهما أو واحدة لكل منهما، أو عينان لواحد وعين لواحد وسـلم له عين، والاحد أيضـا دائر بين زيد وهند، ففي هذا المثال يمتنع الجمع البتة لما قلنا، بخلاف الإفراد والتثنية حيث لا لبس معهما، فلو قلت: عميت عيناهما، كان المعنى: عمى لكل منهما عين، وكذلك عميت عينهما، فالمعنى: عين كل منهما "[٧٣] .

ثم يقول : " لا تقول: (الزيدان جاءني غلمانهما) على الجمع فهو لا وجه لصحته؛ لأنَّ الغلمان ليسوا أجزاء للزيدين، ولحصول اللبس أيضا؛ بل تقول: غلاماهما على التثنية، أو غلامهما على الافراد إذا كان مشـتركا بينهما أو على إرادة غلام كل منهما بخلاف قولك: (الفرسان بعت سرجيهما) " [٧٤].

وقد ذكر مسـألتين في وجوب تقديم الفاعل فقال: " إحداهما : إذا كان الفاعل ضـميرًا متصـلًا بالفعل، نحو : ضـربت زيدًا ، إذ لو أُخِّر وقُدِّم المفعول لزم انفصـال الضـمير مع إمكان اتصاله وذلك لا يجوز .

الثانية : إذا كان الإعراب لا يظهر فيهما ولم يتميز واحد منهما بقرينة ، نحو : ضـرب موسـى عيسـى ، وضـربت سلمى حبلى، بخلاف ما إذا وجدت قرينة إمَّا لفظية نحو : ضـربت سلمى موسـى ، أو معنوية نحو : أرضـعت الصـغرى الكبرى ، وأكل الكمثرى موسى ، فإنه يجوز تقديم المفعول لوجود القرينة المانعة من اللبس " (٧٥).

## خاتمة البحث

بعد جولةٍ علميةٍ ماتعةٍ في هذا البحث ســـعى هذا البحث بمراحلِه المختلفة إلى دراســـة الصـــورة التي آلت إليها الترجيحات والتعليلات، الذي يُعدُّ ذا أهميةٍ في علوم العربية، وتمكّن البحث – عن طريق سبر غور كتاب غاية النهجة الرضـية والمؤلفات النحوية وغيرها، النظر كرةً أخرى إلى كلِّ ما تقدّم للوصول إلى النتائج الآتية :

- فمما تقدَّم أهم ما وجدنا من التعليل والترجيح عند الشـيخ عبد الجليل، فقد اســتعمل مصــطلحات كثيرة في توجيهاته النحوية والدلالية، فقد اســتعان بالكثير من الحدود استعملها صراحة وتضمينًا في التعليل .
- يتخذ هذا البحث من كتاب غاية النهجة الرضـــيّة ميدانًا له، ويبدأ البحث بدراسة موقفه من المصنِّف الشبستري ثم رصد ظواهر الترجيح والتعليل التي استند إليها عبد الجليل .
- من ظواهر الترجيح التي اســتعملها في شــرحه: الحق، الأول أولى، الأصح، الأحسن، الأفصح، والتحقيق، والأولى، والأولوية، وأفيد .

- أما أثر العلة لديه فكان كـــ : أثر القرينة في التعليل، والتعليل بالكثرة والاستعمـــال، والتعليل بالخفة والثقل، والتعليل بالفائدة من الكلام، والتعلـــيل بحمل النظـــــير على النظير، وحمل النظير في اللفظ دون المعنى، وحمل النظير في المعنى دون اللفظ، والحمل على المعنى واللفظ، والتعليل بأمن اللبس .
- استعان بالكثير من الحدود واستعملها صراحةً وتضمينًا في التعليل، وهذه العلل بعيدة عن الإغراب، وما كان وجودها إلَّا لفتح ما أُغلق من المسائل، ولكن لو عدنا إلى شرحه نجد أكثر ما دار هو مصطلح الأصل، وكان ملتزمًا في تعليله بالمنهج المختصـــر كما تقدَّم . ومثاله من غير ما ذكرنا : التعليل بالنقل والمشـــهور، والقبح والقبيح، ومناســـبة العمل، والحكم، والندرة ، وعدم الحذف، وغير ذلك .

## الهوامش

(١) غاية النهجة الرضية في حل نهاية البهجة النحوية : عبد الجليل بن علي الحنفي، أطروحة دكتوراه ، الجامعة العراقية ، كلية الآداب : ٢٥٩ .
(٢) غاية النهجة الرضية : ١٦٢ .
(٣) المصدر نفسه :٢٤٠ . .
(٤) ينظر: ديوانه : ٣٩ .
(٥) غاية النهجة الرضية : ٢٥٤ .
(٦) المصدر نفسه : ١٣٧ .
(٧) المصدر نفسه : ١٩٧ .
(٨) سورة فاطر : الآية ٢٨ .
(٩) غاية النهجة الرضية : ٢٤١ .
(١٠) سورة الشعراء : الآية ١٨٩ .
(١١) غاية النهجة الرضية : ١٣٠ .
(١٢) المصدر نفسه : ١٤٦ .
(١٣) ينظر : أوضح المسالك : ٤ / ١٣٥ .
(١٤) غاية النهجة الرضية : ٢١٩ .
(١٥) المصدر نفسه : ٢٨٨ .
(١٦) غاية النهجة الرضية : ٣٣٢ .
(١٧) سورة البلد : الآية : ١٤ ــ ١٥ .
(١٨) غاية النهجة الرضية: ٣٦٢ .
(١٩) المصدر نفسه : ١٣٤ .
(٢٠) المصدر نفسه : ١٠٧ .
(٢١) المصدر نفسه : ٢١٩ .
(٢٢) سورة يوسف : الآية : ٥١ .
(٢٣) غاية النهجة الرضية : ٣٠٤ .
(٢٤) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢ / ١٠٤٦ ــ ١٠٥٠ .
(٢٥) النكت : ٢ / ٨٣ ، ٨٤ .
(٢٦) غاية النهجة الرضية : ٢٧٠ .
(٢٧) المصدر نفسه : ٣٠٢ .
(٢٨) الفوائد الضيائية : ١ / ١٨٣ ، ١٨٤ .
(٢٩) غاية النهجة الرضية : ٣٣٩ .
(٣٠) غاية النهجة الرضية : ١٤٢ .
(٣١) المصدر نفسه : ١٥١ .
(٣٢) المصدر نفسه : ١٤١ .

(٣٣) المصدر نفسه : ١٥٥ .
(٣٤) ينظر :غاية النهجة الرضية : ١٥٨ ، وأوضح المسالك : ١ / ١٨٥ .
(٣٥) غاية النهجة الرضية : ١٢٧ .
(٣٦) تقويم الفكر النحوي : ١٢٣ .
(٣٧) ينظر : أصول النحو : ١٠ .
(٣٨) ينظر : العلة النحوية: نشأتها وتطورها : ٧١ .
(٣٩) أصول التفكير النحوي : ١٦٤ .
(٤٠) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٦٥ ، ٦٦ ، ومقدِّمة محقِّق أسرار العربية : ١٤ .
(٤١) الإيضاح في علل النحو : ٦٥ ، ٦٦ .
(٤٢) الكتاب : ١ / ٣٢ .
(٤٣) الشاهد وأصول النحو : ٣١٨ .
(٤٤) ينظر : ابن جني النحوي : ٢٠٧ .
(٤٥) الخصائص : ١ / ٢٣٨ .
(٤٦) ينظر : مقدمة أسرار العربية : ١٢ .
(٤٧) ينظر : أصول النحو دراسة في فكر الأنباري : ٣٥٦ .
(٤٨) الاقتراح : ٧١ .
(٤٩) ينظر : المصدر نفسه : ٧١ .
(٥٠) ينظر : الجملة العربية والمعنى : ٥٩ .
(٥١) سورة طه : الآية : ١٢ .
(٥٢) سورة التوبة : الآية : ٤٠ .
(٥٣) سورة المائدة : الآية : ٣ .
(٥٤) غاية النهجة الرضية : ١٥٠ .
(٥٥) غاية النهجة الرضية: ٢٣٩ .
(٥٦) ألفية ابن مالك : ١٧ .
(٥٧) غاية النهجة الرضية : ٣٣٣ . .
(٥٨) المصدر نفسه: ٣٤٨ .
(٥٩) المصدر نفسه : ٣٠٥ . .
(٦٠) غاية النهجة الرضية : ١١٤ .
(٦١) المصدر نفسه : ٣٢١ .
(٦٢) المصدر نفسه : ٢٣٤ . .
(٦٣) المصدر نفسه : ١٣٢٥ .
(٦٤) ينظر : أصول النحو : ٢٠٧ .
(٦٥) غاية النهجة الرضية : ٢٤٣ .
(٦٦) المصدر نفسه : ١٤٥ .
(٦٧) المصدر نفسه : ٣٠٣ .

(٦٨) غاية النهجة الرضية : ٢١٣ .
(٦٩) ينظر: الجملة العربية والمعنى : ٦٩ ، وأصول النحو عند ابن مالك : ٢٤٨ .
(٧٠) غاية النهجة الرضية : ٣٠٠ .
(٧١) الكافية في علم النحو : ١٥ .
(٧٢) غاية النهجة الرضية : ٣٠١ .
(٧٣) غاية النهجة الرضية : ١٨٢ .
(٧٤) المصدر نفسه : ١٨٢ .
(٧٥) المصدر نفسه : ٢٣٩ .

## مصادر البحث :


١- ابن جني النحوي : الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار النذير، ١٣٨٩ هـ - ١٩٨٩ م .

٢- أسرار العربية : عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري ، (ت ٥٧٧هـ) ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م .

٣- اصول التفكير النحوي : الدكتور علي ابو المكارم ، دار غريب ، القاهرة ٢٠٠٧ م .

٤- أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ، الدكتور محمد سالم صالح ، دار السلام للطباعة والنشر ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٣٠ هـ ، ٢٠٠٩ م .

٥- الاقتراح في أصول النحو ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية ، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية ، دار البيروتي ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٧ هـ ، ٢٠٠٦ م .

٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت : ٧٦١هـ) ، تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر .

٧- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزَّجَّاجي ، (ت ٣٣٧ هـ) ، تحقيق : الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت – لبنان ، الطبعة الخامسة، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٨- تقويم الفكر النحوي : الدكتور علي أبو المكارم ، دار غريب ، القاهرة ، ٢٠٠٥ م .

٩- الجملة العربية والمعنى : الدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار ابن حزم ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

١٠- حاشية محرم أفندي على شرح ملا جامي على الكافية المسمى بالفوائد الضيائية، للإمام نور الدين جامي المتوفى سنة ٨٩٨ هـ ، اعتنى به : يوسف نوح أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى – ١٤٤٢ هـ .

١١- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، (ت ٣٩٢هـ) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة: الرابعة .

١٢- ديوان امرئ القيس : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الخامسة ١٩٩٦ م .

١٣- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : الدكتورة خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٣٩٤ هـ ، ١٩٧٤م .

١٤- شرح الكافية الشافية : جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ، (ت ٦٧٢هـ) ، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .

١٥- غاية النهجة الرضية في حل نهاية البهجة النحوية : عبد الجليل بن علي الحنفي، أطروحة دكتوراه ، الجامعة العراقية ، كلية الآداب .

١٦- الفية ابن مالك : محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني ابو عبد الله جمال الدين ، (ت ٦٧٢ هـ) ، مطبعة كرم – دمشق ١٩٧٥ م .

١٧- الكافية في علم النحو : لكافية في علم النحو: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي ، (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق : الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة ، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.

١٨- الكتاب : عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء ، ابو بشر الملقب سيبويه ، (ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ، الهيئة المصرية – القاهرة ١٩٧٧ .

١٩- النكت على الالفية والكافية والشافية والشذور والنزهة : الامام جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي ، (ت ٩١١هـ) ، دراسة وتحقيق : الدكتور فاخر جبر مطر ، دار الكتب العلمية ،الطبعة الأولى ، بيروت – لبنان ،١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م .